



مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان - الدورة الـ ٢١

مداخلة شفوية: البند ٤ - تعليق على تقرير اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق بشأن الجمهورية العربية السورية

١٧ سبتمبر/أيلول ٢٠١٢ - مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

مقدمة من: ماثيو روتير

يرحب كل من مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ومركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان، والشبكة الأوروبية-المتوسطية لحقوق الإنسان والمنظمة السورية لحقوق الإنسان (سواسية) بتقرير اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق بشأن سوريا والتوصيات الواردة فيه. كما ندعو كذلك إلى تمديد ولاية اللجنة وأن يُسمح لها بالوصول إلى سوريا والدول المحيطة بها، بهدف جمع مزيد من الأدلة، من أجل ضمان مساءلة الأفراد المسؤولين عن ارتكاب جرائم مزعومة ضد الإنسانية، وجرائم حرب وغيرها من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

فلقد ساهم الأسلوب السياسي الذي انتهجته الحكومات للتعامل مع الوضع في سوريا، بعد ١٨ شهراً من اندلاع الأزمة، في خلق وضع إنساني مزرٍ ذي عواقب وخيمة، يواصل انتشاره يوماً بعد يوم داخل سوريا والبلدان المجاورة.

ونحن نخشى العسكرة السريعة للوضع الذي تحول الآن إلى نزاع مسلح، والوجود المتزايد لجماعات مسلحة مجهولة الهوية، بالإضافة إلى تزايد أعداد اللاجئين والنازحين داخلياً، بما يهدد السلم والأمن في سوريا وفي المنطقة بأسرها لسنوات عديدة.

لا يزال المجتمع الدولي حتى الآن متقاعساً عن حماية السكان المدنيين السوريين من الانتهاكات الوحشية، بل يقف شاهداً على قتل مئات المواطنين السوريين الأبرياء بوحشية كل يوم، ووقوع العديد من الانتهاكات الجسيمة التي تحولت اليوم إلى ما يشبه العرف.

كانت منظمات المجتمع المدني قد دعت منذ بداية الأزمة هذا المجلس إلى إحالة جميع الأدلة التي جمعتها لجنة تقصي الحقائق المستقلة إلى مجلس الأمن، وإلى دعوة مجلس الأمن صراحةً وبقوة إلى مطالبة المحكمة الجنائية الدولية بفتح تحقيق في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في سوريا. ونحن نكرر هذا النداء مرة أخرى اليوم.

كما ينبغي للجنة تقصي الحقائق المستقلة إجراء تحقيق خاص في المجازر والجرائم الدولية الأخرى التي ارتكبت مؤخراً في مدينة درعا، وهي حالة تبرهن على مستويات العنف المتزايدة بشكل كبير ضد المدنيين العزل، كما ينبغي على أعضاء المجلس، بمن فيهم الولايات المتحدة وغيرها من الدول، إعادة النظر في اعتراضاتها على قدرة مجلس حقوق الإنسان على دعوة مجلس الأمن على تحريك المحكمة الجنائية الدولية.

وعلاوة على ذلك، نحن نشعر بخيبة أمل كبيرة لأن اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق عرفت في التقرير الذي قدمته عن الاعتراف مباشرة بالحاجة إلى تفعيل المحكمة الجنائية الدولية من قبل مجلس الأمن. ونحن نعتقد أن اللجنة عليها واجب أن توصي بأنسب الوسائل لضمان العدالة والمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان المستمرة في سوريا بطريقة مباشرة لا تحتل اللبس. فالإفلات من العقاب يكمن في صميم الأحداث في سوريا في الوقت الراهن. والمساءلة عن الجرائم الخطيرة هي السبيل الوحيد لضمان سلام دائم وتجنّب سوريا والمنطقة بأسرها مستقبلاً مظلماً.